

كلمة الجهات المنظمة يلقياها

السيد عامر ذياب التميمي

رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية

بسم الله الرحمن الرحيم

ينعقد هذا المؤتمر في ظل جدل وطني، حول أفضل السبل لمواجهة أزمة العجز في الموازنة. ومن الطبيعي أن تكون هذه القضية مثار جدل وتباين في وجهات النظر، بعد أن كانت الكويت تتمتع بحالة من الظروف المالية المريحة، وبعد أن كانت الأموال تفيض عن احتياجات الإنفاق، مما مكّن البلاد من بناء أصول مالية وحقيقية داخل الكويت وخارجها. كذلك فإن الحلول المطروحة لمواجهة العجز تستلزم ترشيد الإنفاق، وتحصيل موارد مالية جديدة قد تكون على شكل ضرائب ورسوم. وكما هو معلوم فإن الاقتصاد الوطني اعتمد، على مدى أربعة عقود أو أكثر قليلاً، على قيام الدولة بلعب الدور المركزي في النشاط الاقتصادي، مما جعل من الإنفاق العام العجلة المحركة لكافة الأنشطة الاقتصادية ضمن كافة القطاعات، وهذا الدور للدولة جعل منها أكبر مالك للأصول، والموظف الرئيسي للعاملين، والمستهلك الأكبر للسلع والخدمات. فكيف يمكن استيعاب عملية تقليص دور الدولة دون معاناة، ودون توضحيات مجتمعية؟ لاشك أن الأمر يتطلب خيلاً

خصباً، وتوفيقاً في وضع السياسات التصحيحية التي لا تنتج عنها آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية سلبية.

الأمر الآخر هو أن تحسين قيمة الإيرادات غير النفطية يستلزم حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية، تؤدي إلى تحصيل الأموال من خلال الرسوم والضرائب. وكما تعلمون فإن الحكومة تتقاضى رسوماً رمزية عن خدمات عديدة، أهمها الكهرباء والمياه والهاتف والعلاج الصحي وغيرها. وإذا أريد تغطية التكاليف الضرورية والأساسية لإنتاج أو توفير هذه الخدمات، لأصبح لزاماً رفع أسعار الخدمات المذكورة إلى مستويات التكاليف الحقيقية، لكن الأمر ليس بهذه السهولة. فما يدفعه المستهلكون من أفراد ومؤسسات لا يعادل إلا نسباً مئوية متواضعة من قيمة التكاليف، فعندما يدفع المستهلك فلسين لوحدة الكهرباء، سيكون من الصعب عليه أن يتقبل دفع ١٨ فلساً، وهي التكلفة الحقيقية، ما لم توضع قواعد وشروط، وما لم يرتبط رفع التكاليف بمستوى الاستهلاك.

كذلك هناك معوقات وصعوبات سياسية تواجه إقرار الرسوم والضرائب، حيث يتساءل بعض المواطنين عن مدى مشروعية مواجهة العجز من خلال فرض الرسوم والضرائب، في الوقت الذي لم تتمكن الإدارة المالية والاقتصادية فيه من وقف جوانب الهدر في الإنفاق. وبطبيعة الحال قد يختلف المختصون حول قضايا الهدر في الإنفاق وتحديد الأولويات، فهناك جوانب في الإنفاق يجب وضع حد لها، أو على الأقل ترشيدها، لكن جوانب الصراع السياسي يجب أن لا تطفئ على القضية المحورية وهي معالجة العجز، حيث يجب أن تتجه كافة الجهود للاتفاق على معالجات موضوعية وذات قدرة على الاستمرار لأمد طويل. كما أن عدم الإنفاق على سياسات مالية متوافقة مع متطلبات المرحلة الراهنة، سوف تزيد من كاهل الدين العام على الدولة، ذلك أن عدم الاتفاق على سياسات ترشيد الإنفاق وتحسين الإيرادات، لا بد أن

يدفع الدولة إلى الاستمرار بسياسات تمويل العجز عن طريق الاقتراض ، سواء بأدوات دين مصدره داخل البلاد ، أو أدوات دين وقروض خارجية .
خلال مؤتمرننا هذا سوف نتطرق لمختلف القضايا المتعلقة بالسياسات المالية ، حيث سيكون هناك طرح نظري لفلسفة الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي ، وتطور الإنفاق العام في الكويت ، والبدائل الممكنة لتخفيف الأعباء المالية ، والهيكلي الحالي للإيرادات العامة . كما سوف يتم التطرق لمسألة الضرائب من الجانب النظري ، وطبيعة النظام الضريبي في الكويت ، ومعوقات الإصلاح الضريبي . هذه القضايا يمكن أن تمكنا خلال التطرق لها ، من الوقوف على الأسباب الكامنة للاختلالات في السياسة المالية ، ووسائل العلاج الممكنة والناجعة .

لقد اعتمدت الكويت لسنوات طويلة على إيرادات النفط لتمويل النفقات الحكومية ، وما زالت هذه الإيرادات تمثل نسبة هامة وكبيرة من إجمالي الإيرادات ، حيث تصل إلى ما يربو على التسعين بالمائة منها ، بيد أن أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة آخذة في التراجع من حيث القيمة الاسمية والحقيقية ، وتعتبر الأسعار بمستويات منخفضة قياساً بالأسعار السائدة في أواسط الثمانينات ، كما أن احتساب معدلات التضخم ، وتراجع سعر صرف الدولار ، يؤكد بأن الأسعار الحقيقية هي دون مستويات عام ١٩٧٣ ، قبل حدوث الصدمة النفطية الأولى ، ولذلك فإن الانخفاض في قيمة الإيرادات ، إذا احتسبت هذه العوامل ، لا بد أن يكون كبيراً .

وتؤكد الحقائق الملموسة في السوق النفطية أن تلك السوق أصبحت محكومة بعوامل العرض والطلب ، منذ منتصف الثمانينات من هذا القرن ، ولم يعد للقرارات السياسية وقرارات الأوبك دور كبير في توجيه حركة الأسعار ، بل إن الأوبك أصبحت تعمل من أجل حماية مستويات الأسعار الراهنة ، وحماية حصص الدول الأعضاء في السوق . وهذا الوضع يحتم عدم المراهنه

كثيراً على تحسين الأسعار في المدى المنظور، بالرغم من توقعات ارتفاع الطلب في الدول الصناعية والدول الآسيوية، حيث أن مثل هذا الاعتماد على السوق النفطية سيؤدي إلى عدم اتخاذ قرارات حاسمة لتحسين الإيرادات غير النفطية أو الحد من الإنفاق .

ومن الجدير بالذكر، أن الكويت قد لجأت إلى جهات عالمية معروفة، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، للمشورة فيما يتعلق بسياسات الهيكل الاقتصادية وبرامج التصحيح، ولا بد أن تكون هناك مجموعة من التوصيات والبرامج التي يجب أن تكون ذات صلة بمسألة عجز الموازنة، والتي يمكن الاستفادة منها عند صياغة السياسات المالية، وهناك برامج تصحيحية تتعلق بالهيكل الاقتصادي مثل مشروع التخصيص، الذي لا بد أن تكون له انعكاسات إيجابية على التزامات الدولة، ومن ثم يمكن من السيطرة على العجز . ولا شك بأن وضع هذه البرامج قيد التنفيذ سيعمل على تطوير هذه السياسات المالية إلى حد كبير .

هناك أيضاً الدراسات التي قامت بها وزارة التخطيط، والتي تدعو إلى السيطرة على العجز بالتدرج، وهي دراسات أخذت بعين الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية في البلاد، وحاولت تجنب سياسات الصدمة في المعالجة . « وقد يختلف الاقتصاديون حول كافة هذه البرامج مهما كان مصدرها، لكن ما هو مطلوب في البدء في تنفيذ سياسات واقعية تهدف إلى توازن الميزانية وتضع حداً لنمو الدين العام .

ونأمل أن نوفق في مؤتمرننا هذا، من خلال البحوث والمناقشات والمداخلات، لتحديد العضلات والحلول بأسلوب علمي رصين، والتوصل إلى توصيات هامة يستفيد منها المسؤولون عن الإدارة الاقتصادية والسادة النواب في مجلس الأمة . عندئذ يمكن أن تتوصل البلاد إلى صياغة سياسات مالية حكيمة تعالج العجز، سواء من خلال برامج الإنفاق أو وسائل تحسين الإيرادات .

إن أمام مؤتمرننا تحديات هامة في هذه المرحلة الدقيقة من التطور الاقتصادي لبلدنا العزيز، الذي تحمل تبعات مالية واقتصادية وإنسانية جسيمة من جراء الاحتلال العراقي الغاشم. وأمام هذه التحديات، فإننا مطالبون بالمساهمة العلمية من أجل بناء هيكل مالي سليم، يحمي البلاد والعباد من النتائج المريرة التي مر بها الكثير من البلدان، التي لم تعالج مشكلات العجز والدين العام في الأوقات المناسبة.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بالشكر إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، على دعمها المتواصل للنشاطات التي تعالج القضايا الرئيسية في الدولة، ولكل من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية — بجامعة الكويت، وغرفة تجارة وصناعة الكويت، ولجنة المصارف الكويتية، وبنك الكويت الصناعي وبنك الكويت الوطني، وهي الجهات المنظمة والمساهمة في إقامة هذا المؤتمر، وكذلك أخص بالشكر القائمين على الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، على استضافة هذا المؤتمر ودعمهم المستمر للنشاطات العلمية والثقافية.

وفي النهاية أود أن أشكر كافة هذه الجهات لدعمها للجمعية الاقتصادية الكويتية في إقامة هذا المؤتمر الهام، وأملنا كبير باستمرار دعمها لأنشطتنا في المستقبل.

وفقنا الله لخدمة الوطن في ظل حضرة صاحب السمو أمير البلاد، وسمو ولي العهد الأمين حفظهما الله.

